المعطيات الاقتصادية على قدر كبير من الإيجابية

«الوطني» : اتفاقية الموازنة الأمريكية ساهمت في تخفيف حدة مخاوف الأسواق العالمية

قال تقرير البنك الوطني شهدت اسواق تداول العملات الاجنبية بعض التقلبات خلال الاسبوع الماضي وهو الامر الذي تسبب ببعض الارباك في صفوف المستثمرين وذلك حيال توجهات السوق عامة، من ناحية اخرى، تمكن المشرعون الامريكيون من التوصل الى اتفاقية جديدة تختص بالموازنة، فان تمت الموافقة عليها من قبل مجلس النواب ومجلس الشيوخ، قد تخفف المخاوف بشأن عملية الميزانية المضطربة في البلاد وتجنب اغلاق الحكومة مرة أخرى في 15 يناير، مع العلم انه قد تم اغلاق الحكومة جزئياً خلال الفترة الممتدة ما بين 1 و 16 من شهر اكتوبر وذلك على اثر النزاع حول برنامج الرئيس اوباما للرعاية الصحية. وبالنتيجة فإن الاتفاقية الخاصة بالموازنة قد ساهمت بتلطيف الاجواء في واشنطن بسبب الجمود السياسي الذي تعاني منه خلال الفترة الحالية، الا انها قد تسببت بتعزيز الشكوك حيال مسألة سقف الدين العام. وفي المقابل، أدلى محافظ بنك انكلترا المركزي مارك كارني بتصريح يوم الاثنين أفاد فيه ان المعطيات الاقتصادية الخاصة بالمملكة المتحدة تعتبر على قدر جيد من الايجابية، وهو الامر الذي شكل عاملا ايجابيا في سعر وموقع الجنيه الاسترليني في السوق.

وتابع التقرير اما في اسواق تداول العملات الاجنبية، فقد افتتح اليورو الاسبوع عند 1.3706 ثم استمر بالارتفاع بشكل مستقر ليصل الى اعلى مستوى له عند 1.3811، خاصة وأن المعطيات الاقتصادية الاميركية قد دفعت بالمستثمرين الى الاستثمارات التي تنطوي على نسبة اكبر من المخاطرة، بالاضافة إلى ذلك، فإن المعطيات الاقتصادية الفرنسية والايطالية الصادرة مؤخرا قد فاقت التوقعات، هذا وقد تراجع اليورو لاحقا بشكل ملحوظ يوم الخميس مع الارتفاع القوي في مبيعات التجزئة الاميركية والذي فاق التوقعات، وهو الامر الذي نتج عنه ارتفاعا اكبر في سعر الدولار الامريكي مقابل اليورو، وبالتالي فقد استمر اليورو بالتراجع ليصل إلى 1.3740 ثم شهد تراجعا حادا يوم الخميس تبعا للتصريح الذي ادلى به احد اعضاء مجلس ادارة البنك المركزي الاوروبي، والذي افاد فيه انه وباعتبار التحديات التي تواجهها البلاد والمتعلقة بالتحديات التي تقف في طريق الاستقرار المالي، فإن موجة من القلق ستجتاح قادة البنوك المركزية الكبرى حول العالم وستدفعهم الى حالة من التردد، وبالتالي فقد اقفل اليورو الاسبوع عند 1.3745. وفي المقابل، بدأ الجنيه الاسترليني الاسبوع على نحو ايجابي حيث افتتح الاسبوع عند 1.6368 ثم استمر بالارتفاع خلال منتصف الاسبوع ليصل إلى اعلى مستوى له عند 1.6466 متجاوزا العديد من المستويات، وهو الامر الذي تزامن مع توقعات في احتمال قيام بنك انكلترا المركزي برفع نسبة الفائدة خلال المستقبل القريب خاصة بعد صدور العديد من المعطيات الاقتصادية الجيدة والتي تجاوزت توقعات الخبراء الاقتصاديين. وردًا على هذه التوقعات، شدد المحافظ كارني في تصريحه على اهمية المحافظة على التعافي الاقتصادي البريطاني الحالي لفترة من الزمن وذلك قبل المباشرة في رفع اسعار الفائدة. وخلال فترة لاحقة من الاسبوع، تراجع سعر الجنيه الاسترليني مقابل الدولار الامريكي بسبب الاضطرابات الجيوسياسية الحالية في بريطانيا، حيث استمر الجنيه بالتراجع مقابل الدولار الامريكي خاصة على اثر التوقعات التي قضت بأن الارتفاع في سعر الجنيه والذي وصل إلى اعلى مستوياته خلال السنتين الاخيرتين قد كان متطرفاً، وبالتالي فقد اقفل الجنيه الاسبوع عند 1.6300. من ناحية اخرى، تراجع الين الياباني بشكل ملحوظ ليصل إلى أدنى مستوى له منذ شهر اكتوبر من عام 2008، فقد افتتح الين الياباني الاسبوع عند 102.91 ثم تراجع مقابل الدولار الامريكي متجاوزًا عددا من المستويات التقنية بسبب ايرادات سندات الخزينة والتي بلغت اكبر مستوى لها منذ ابريل من عام 2011، وبالتالي فقد تراجع زوج العملات الدولار الامريكي/ الين الياباني ليصل إلى ادنى مستوى عند 103.92 خاصة وأن التوقعات الخاصة بتعديل برنامج الحوافز في الولايات المتحدة الاميركية قد عزز من سعر الدولار الامريكي، وهو الامر الذي ترافق مع استمرار برنامج الحوافز النقدية الخاص بالبنك المركزي الياباني، ليقفل الين الياباني الاسبوع عند 103.25. وفي المقابل، استمر الدولار الاسترالي بالتراجع مقابل الدولار الامريكي خاصة بعد ان افاد محافظ البنك المركزي الاسترالي غلين ستيفنز انه من المستحسن ان يتراجع سعر الدولار الاسترالي وذلك من اجل خفض معدل الفائدة، وهو الامر الذي من شأنه ان يساعد في تعزيز اقتصاد البلاد، هذا وقد افتتح الدولار الاسترالي الاسبوع عند 0.9103 ثم ارتفع بعض الشيء ليصل إلى 0.9167، الا انه سرعان ما تراجع بشكل حاد ليصل إلى ادنى مستوى عند 0.8910، ليقفل الاسبوع اخيراً عند 0.8964.

استقرار السوق العالمية

مبيعات التجزئة في ارتفاع

وبين التقرير شهدت مبيعات التجزئة ارتفاعا خلال شهر نوفمبر هو الاكبر منذ شهر سبتمبر من عام 2012، وهو الامر الذي يدل على ان حجم انفاق المستهلكين في ارتفاع خاصة بعد التراجع الذي شهده الربع الثالث من السنة، فقد ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 0.7 في المئة وذلك بعد ان حققت ارتفاعا بلغ نسبة 0.6 في المئة خلال شهر اكتوبر والذي فاق التوقعات. تجدر الاشارة إلى ان النمو الحاصل في مبيعات التجزئة يعود الى ارتفاع حجم الانفاق لدى المستهلك الامريكي خاصة مع ارتفاع حجم الاموال المتوفرة بين ايديهم بفضل التحسن الحاصل في سوق الاسهم وفي قيمة العقارات، وهو الامر الذي ترافق مع تحسن ملموس في سوق العمل والذي عزز بالتالي معنويات الشعب الامريكي قبيل فترة الاعياد المجيدة. ومن الملاحظ ان الربع الرابع من السنة قد شهد تحسناً ملموساً في مواقع التسوق الالكتروني وفي متاجر الادوات الالكترونية ومحلات المفروشات، وبالنتيجة فإن توقعات مبيعات التجزئة في ارتفاع بفضل ارتفاع انفاق المستهلكين وهو الامر الذي سيعزز من الاداء الاقتصادي لفترة الربع الرابع من السنة، كما انه سيعزز من احتمال قيام المجلس الفدرالي بتعديل برنامج الحوافز في حال استمر الاداء الاقتصادي بالتحسن.

البطالة في ارتفاع

وتابع ارتفع عدد مطالبات تعويضات البطالة في الولايات المتحدة الاميركية بشكل فاق التوقعات خلال الاسبوع الماضي، وذلك بعد ان تراجعت الى ادنى مستوى لها لفترة تقارب الثلاثة أشهر، وهو ما يعتبر أمرا اعتياديا مع نهاية السنة وخلال فترة الاعياد المجيدة، فقد ارتفع عدد مطالبات تعويضات البطالة خلال الاسبوع الماضي بمقدار 68.000 مطالبة ليصل العدد الاجمالي الى 368.000 مطالبة وذلك بعد ان وصل العدد الى 300.000 خلال الاسبوع الذي سبقه، وخلافاً للتوقعات التي قضت ان يرتفع عدد هذه المطالبات الى 320.000 فقط. تجدر الاشارة الى ان هذه المعطيات اتت نتيجة للتقلبات التي يشهدها السوق قبيل فترة الاعياد الرسمية، خاصة وان تقارير سوق العمل الخاصة بالاسبوع السابق قد أشارت الى تراجع في نسبة البطالة هو الاكبر خلال السنوات الخمس الاخيرة، وهو الامر الذي يشير الى التحسن الذي يشهده سوق العمل بغض النظر عن عدد مطالبات تعويضات البطالة خلال الفترة الحالية من العام.

وشهد المؤشر الصناعي الالماني تراجعا غير متوقعا وذلك للشهر الثاني على التوالي خلال شهر اكتوبر، وهو ما يعتبر دلالة على ان الاقتصاد الالماني وهو المحرك الاهم للاقتصاد الاوروبي يشهد حاليا تعافيا اقتصاديا غير معتدل، فقد تراجع الانتاج الصناعي الالماني بنسبة 1.2 في المئة وذلك بعد ان تراجع كذلك خلال شهر سبتمبر بنسبة 0.7 في المئة ، مع العلم ان التوقعات قضت في ان يرتفع حجم الانتاج بنسبة 0.7 في المئة . من ناحية اخرى، فإن الانتاج الصناعي قد سجل ارتفاعا بلغ نسبة 1.0 في المئة عن العام السابق. تجدر لاشارة الى ان العامل الذي يقف في طريق النمو الاقتصادي الالماني هو اعتماد البلاد على الطلب المحلي خاصة وان الشريك التجاري الاكبر لها وهو منطقة اليورو، يعاني حاليا من ضعف في حجم الطلب، وهو الامر الذي يتهدد النمو الاقتصادي للاقتصاد الالماني.

وقال قام محافظ بنك انكلترا المركزي مارك كارني يوم الاثنين بالادلاء بتصريح أشاد فيه بأداء الاقتصاد البريطاني خلال الفترة الاخيرة، واضاف بأن معدلات التضخم في تراجع، فبعد ان بلغت ما يفوق نسبة 5 في المئة خلال عام 2011، تراجعت نسبة التضخم لتصل إلى 2.2 في المئة خلال العام الحالي. بالاضافة الى ذلك، ارتفعت نسبة فرص العمل المتوفرة في السوق لتصل الى 60.000 فرصة عمل جديدة شهريا، كما ان النمو الاقتصادي للبلاد خلال الفترة الحالية هو الاقوى ما بين دول العالم المتقدم. وصرح المحافظ كارني انه هنالك ثلاثة عوامل مؤثرة تقف وراء التعافي الاقتصادي في المملكة المتحدة وهي: الاولى تتمثل في تراجع حجم المخاوف والشكوك المتعلقة باقتصاد البلاد، والثانية تتمثل في التقدم الملحوظ في عملية اعادة اصلاح النظام المالي الاساسي في البلاد، والثالثة تتمثل بأن نسبة المخاطر المرجحة إلى راس المال قد تضاعفت خلال السنوات الاخيرة، والثالثة تتمثل في التحسن الملموس في الموازنة الخاصة بالعائلات والاسر في البلاد، حيث تراجع حجم الدين مقابل حجم المدخول بنسبة 30 في المئة تقريبا، وأضاف كارني ان الحصول على التمويلات قد اصبح اسهل وان الاسر البريطانية بدأت بخفض حجم التوفيرات المالية لديهم بسبب تحسن التوقعات الاقتصادية في البلاد، هذا وقد ارتفع حجم الاستثمارات في قطاع الاسكان من بعد ان تراجع بشدة خلال الفترة السابقة.

الانتاج الصناعي

واوضح شهد الانتاج الصناعي في المملكة المتحدة ارتفاعا للشهر الثاني على التوالي خلال شهر اكتوبر، وهو الامر الذي يدل على قدرة الاقتصاد البريطاني على التكيف مع الظروف المحيطة وذلك الى جانب قدرته في المحافظة على زخمه الاقتصادي الحالي مروراً بالربع الرابع من السنة، هذا وقد ارتفع الانتاج الصناعي بنسبة 0.4 في المئة خلال شهر نوفمبر وطبقا لتوقعات الخبراء الاقتصاديين، الا انه أتى أقل بعض الشيء من النسبة المتحققة خلال شهر سبتمبر والذي ارتفع فيه الانتاج الصناعي بنسبة 0.9 في المئة . من ناحية اخرى، وبعد ان ارتفع النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة بنسبة 0.8 في المئة ، اعلن محافظ بنك انكلترا المركزي مارك كارني ان المعطيات الاقتصادية للبلاد قد أتت على نحو ايجابي، كما ان قطاع الاسكان يشهد صدور معطيات اقتصادية جيدة وثابتة.

أسعار الذهب تتراجع

تراجعت أسعار الذهب مع نهاية الاسبوع مسجلة التراجع الاكبر لها خلال 10 أسابيع تقريبا، وذلك على اثر المخاوف المتعلقة باحتمال قيام المجلس الفدرالي الامريكي بخفض حجم برنامج شراء الاصول، خاصة بعد ان توصل المشرعون الاميركيون الى اتفاقية موازنة جديدة خلال بداية الاسبوع، وبالتالي فقد تراجع سعر الذهب الى ادنى مستوى عند 1.220.68 دولار امريكي للسبيكة.

كيلو الذهب الخام يهوي إلى 11290 ديناراً نهاية الأسبوع

«سبائك» : الترقب و الحذر يسيطران على المستثمرين انتظاراً لاجتماع «الفيدرالي» الأمريكي

■ الأسواق المحلية تنتعش على مستوى الخام والسبائك والمشغولات لهبوط الأسعار

ذكر المدير التنفيذي لشركة سبائك الكويت لتجارة المعادن الثمينة رجب حامد - ان الذهب قاوم موجات هبوطه للاسبوع الثاني و ظهر عاجزا عن كسر الحاجز النفسي 1200 دولار للاونصة و اكتفى بتحقيق ادنى سعر له خلال الاسبوع عند 1219 دولارا و تميزت حركة اسعار الذهب الاسبوع الماضي بميلها الى الترقب و الحذر و انخفاض شهية التداول لعدة أسباب على رأسها رغبة الأغلبية لانتظار اجتماعات الفيدرالي الامريكي يوم 17 و 18 من الشهر الحالي بجانب تميز شهر ديسمبر تاريخيا بعزوف الكثير عن التداول لاغلاق المراكز قبل نهاية العام و هذا ما يجعل التوقعات تصب نحو مستوى منخفض لاسعار الذهب حتى نهاية العام ليكون العام الجاري اول نهاية للذهب على انخفاض منذ 13 عاما و يمكن ان تتجه الاسعار للارتفاع خلال العام المقبل في حالة زوال معوقات ارتفاع الاسعار مثل استمرار الفيدرالي الامريكي في سياسات التيسير الكمي بدون تحديد او تخفيض بجانب عودة صناديق الاستثمار الى مشتريات الذهب و التخلي عن تجارة الاسهم مع الاخذ في الاعتبار الى زيادة الطلب على الذهب من دول شرق اسيا و و البنوك المركزية و ارتفاع الذهب في يوم الجمعة قبل الاغلاق جعل الكثير يعود للمحافظة على المعدن الاصفر و زيادة طلبات السراء و انهى الاونصة تداولاتها عند 1236 دولاراً ببورصة نيوميكس نيويورك بارتفاع 4 دولارات عن بداية الاسبوع و رغم هذا الفارق الضئيل بين سعر الافتتاح و الاقفال الا ان الفارق اتسع بين اقل سعر و اعلى سعر خلال الاسبوع لاكثر من 47 دولارا و هذا قد يكون في صالح المضاربات قصيرة الاجل التي تعتمد على الفارق بين الشراء و البيع ولا يعنيها الذهب مرتفع او منخفض.

و اضاف حامد ان تدالا وت الايام المقبلة قد تكون بعيدة عن توقعات المحللين خصوصا و نحن في شهر ديسمبر الذي يتميز بخصائص شد و جذب بعيدة عن تداعيات العرض و الطلب بجانب ان توقعات نتائج الاجتماع الاخير للفيدرالي الامريكي في العام الحالي قد تكون مختلفة في ظل نتائج بيانات سوق العمل الامريكي لشهر اكتوبر و شهر نوفمبر و رغم ان الكثير يرى اسعار الذهب مع نهاية العام فوق مستوى 1250 دولارا و تكرار هذا المستوى كثيرا في الاسابيع الاخيرة الا ان هناك قلة ترى ان الذهب قد يستمر في قناته الهابطة و يقترب من ادنى مستوى حققه في يونيو الماضي عند مستوى 1180 دولارا للاونصة و هذه التوقعات كلها محتملة الحدوث.

الفضة استمرت في اتجاه الهبوط و لكنها عجزت عن الاستقرار حول مستوى 19 دولارا للاونصة وعادت للارتفاع بتاثير قوى الطلب حيث ان الفضة مدعوما بطلبات الشراء من السوق الصناعي بجانب اسواق المشغولات و رغم ان التوقعات تشير الى احتمال نهاية العام على مستوى منخفض بعكس نهاية الفضة في السنوات الاخيرة الا ان هذا لا يمنع الكثير من الرهان على ضرورة دخول اسواق الفضة على المستويات الحالية لانها تمثل مستويات قريبة من القاع و سريعا يمكن جني ارباح من هذا المستوى و مقاومة 21 دولار قد تتحقق في حالة استقرار الاونصة فوق مستوى 20 دولارا الاسبوع القادم.

باقي المعادن الثمينة كانت بعيدة عن تداعيات الذهب و الفضة و غلبت عليها القناة الهابطة و فقد البلاتنيوم 7 دولارات من اسعاره بداية الاسبوع ليغلق عند مستوى 1362 دولارا للاونصة و بالمثل فقد البلاديوم 18 دولارا من مستوى بداية الاسبوع ليغلق عند مستوى 718 دولارا و نتوقع ان تستمر مستويات البلاتنيوم و البلاديوم في هذا النطاق حتى نهاية العام.

الاسواق المحلية انتعشت طوال ايام الاسبوع الماضي وظهرت انتعاشة الاسوق مع كل مرة تقترب الإسعار من مستوى 1220 دولارا و تركزت مبيعات الاستثمار في السبائك الصغيرة و الليرات و التولات و انخفضت مبيعات المشغولات عن الاسبوع الماضي نتيجة استعداد اغلب متاجر الاسواق لنهاية العام و عدم التطرق لمزيد من طلبات الشراء.

استمرار تذبذب أسعار الذهب

رجب حامد

■ الفضة مستقرة فوق 19.50 دولاراً رغم مبيعات التداول

■ تماسك الذهب للأسبوع الثاني بفعل مشتريات أسواق الخام

■ عودة «الأصفر» للارتفاع نهاية الأسبوع بفعل مضاربات الأسواق

■ البلاتنيوم و البلاديوم فى هبوط نسبي مع صعود أسهم البورصات العالمية

«المركزي الهندي» يركز على استقرار سعر صرف العملة حالياً

«الكويتية - الصينية»: ضعف الروبية يساعد الهند في تقليل العجز الخارجي

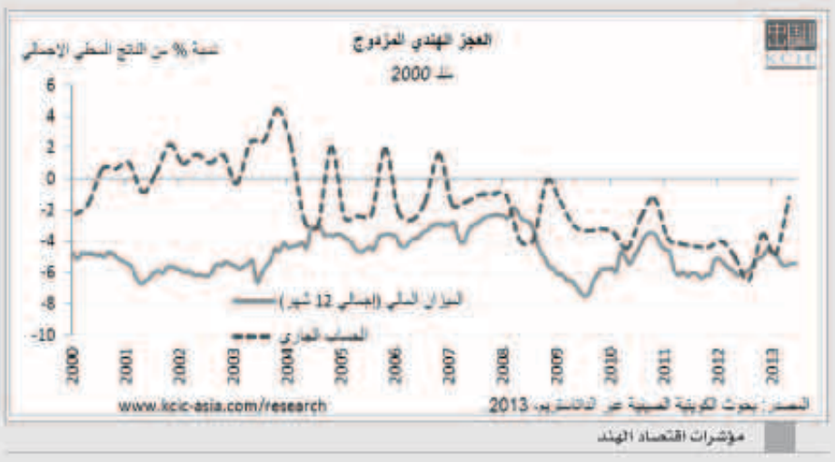

مؤشرات اقتصاد الهند

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية بدا الاقتصاد الهندي بالعودة إلى النمو مؤخرا بعد فترة طويلة عان خلالها من التراجع. ففي الربع المنتهي في سبتمبر، عاد الناتج المحلي الإجمالي الهندي للنمو بعد ان ارتفع إلى نسبة 4.8 في المئة من نسبة 4.4 في المئة على اساس سنوي في الربع الذي السابق. وبالرغم من ان هذه المعدلات بعيدة جدا عن معدلات ما قبل الأزمة المالية العالمية والتي كانت تفوق 10 في المئة ، إلا ان هناك إشارات إلى ان الاقتصاد الهندي سيواصل التعافي على المدى القصير.

واضاف التقرير منذ الأزمة المالية العالمية والحساب الجاري الهندي يسجل عجزا يزيد على التباطؤ الاقتصادي الذي تشهده الهند منذ سنوات. ويشير تزايد العجز في الحساب الجاري إلى تدفق الائتمان خارج الاقتصاد الهندي، وهذا بدوره يشير إلى ان الطلب على الروبية استمر بالانخفاض. ومع تزايد الشكوك الاقتصادية، زاد الطلب على واردات الذهب. وفي الوقت ذاته، انخفضت الصادرات بسبب ضعف مستوى الطلب العالمي. ومع هذا كله، زاد العجز في الحساب الجاري بشكل ملحوظ، مما ادى إلى انخفاض سعر صرف الروبية الهندية. ومنذ يناير 2008 إلى نهاية اغسطس من هذا العام، خسرت الروبية الهندية 74 في المئة من قيمتها لتتداول عند مستوى منخفض تاريخيا يبلغ 68.145 روبية للدولار الأمريكي. وجاء ثلث هذا الانخفاض في الفترة ما بين مايو واغسطس من هذا العام نتيجة المخاوف بأن يقلل الإحتياطي الأمريكي من السيولة التي يضخها شهريا. ومنذ ذلك الحين، بدأ الميزان التجاري الهندي، وهو أحد المكونات الرئيسية للحساب الجاري بالانخفاض. ويعود ذلك أولا، إلى انخفاض واردات الذهب الذي أصبح مكلفا بعد أن انخفاض سعر صرف العملة ووضع قيودا على الاستيراد وارتفاع الأسعار التجارية. وثانيا، بسبب تعافي الصادرات حيث أصبحت أكثر تنافسية مع انخفاض سعر صرف العملة. ومنذ الربع المنتهي في سبتمبر، انخفض الحساب الجاري لأقل مستوى له منذ عام 2009، ليصل إلى 1.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وتابع في الوقت ذاته، كانت الهند تواجه أيضاً عجزا ماليا متواصلا. فالبرغم من أن التوسع المالي كان مطلوبا لدعم الاقتصاد بعد الأزمة المالية العالمية، واصلت الحكومة الهندية إنفاق أكثر مما تجني، مما زاد عجزها المالي بما يقارب 6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من جهود الحكومة لتصل إلى المعدل المستهدف للعجز المالي والبالغ 4.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية «الممتدة من ابريل 2013 إلى مارس 2014»، وصل العجز العام للشهور السبعة الأولى من هذا العام إلى 84.4 في المئة من المعدل المستهدف للعام الكامل، أي أعلى بقليل من معدل الفترة ذاتها من العام الماضي، والبالغ 71.6 في المئة ، وأعلى أيضا من متوسط السنوات الخمس السابقة حين بلغ العجز 67.5 في المئة . وينمو الإنفاق بصورة متوافقة مع المعدل المستهدف له، الذي يقارب 18 في المئة على أساس سنوي إلى اليوم، لكن صافي إيرادات الضرائب، الذي كان من المتوقع أن ينمو بمعدل 19.3 في المئة ، ينمو فعليا بمعدل 6.8 في المئة فقط على أساس سنوي إلى اليوم. وإذا ما استمر هذا التوجه بنفس السرعة، قد ينتج عنه تراجع الاستثمارات مما يضعف أكثر من حساب رأس المال.

وبين جاء نمو الناتج المحلي الإجمالي الهندي بشكل أساسي من ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات في الربع المنتهي في سبتمبر. إلا أن قطاع التجارة الخارجية محدود الحجم بالنسبة للاقتصاد الهندي. ففي الاقتصاد الهندي يكتسب الاستهلاك الشخصي الخاص بالخدمات المحلية أهمية أكبر. ومنذ بداية السنة المالية الحالية حتى الآن، خف الاستهلاك المحلي بسبب ضعف القوة الشرائية، مما سبب زيادة في التضخم.